مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5) العدد (5) Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

السرقة العلمية (أسبابها، وكيفية تفاديها) "دراسة سوسيولوجية تحليلية"

الدكتورة نبال الجوراني1

(تاريخ الإيداع 28 / 7 / 2018. قبل للنشر في 4 / 9 / 2018)

□ ملخّص □

يتناول البحث المقدَّم ظاهرة السرقة العلمية، هذه الظاهرة التي أضحت منتشرة في المجتمع وبشكلٍ كبير. ولقد تم تطبيق أدوات التحليل السوسيولوجي لبحث وفهم هذه الظاهرة، كونها من أكثر الأخطاء التي يقع فيها العديد من الطلبة والباحثين. وقد تكون هذه الأخطاء قد حدثت بشكل عمدي، أو بشكل غير مقصود يعود إلى عدم المعرفة بالمنهجيات الصحيحة للبحث العلمي، مثال هذه الأخطاء: (التوثيق، والاقتباس، والتلخيص، وإعادة الصياغة...).

وبناءً عليه، فإن الهدف الأساسي من البحث هو إلقاء الضوء على هذه الظاهرة بكل أبعادها، حتى يتسنى لنا جمع المعطيات الكافية عنها لاقتراح أفضل الأساليب والطرق الممكنة التي تجنّب الطالب أو الباحث الوقوع في السرقة العلمية قدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية، البحث العلمي، الاقتباس، الأمانة العلمية

¹ أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة تشرين- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5) 138 Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

Scientific theft (Reasons, avoiding it) "Sociological Analytical Study"

Dr. Nibal Aljourani*

(Received 28 / 7 / 2018. Accepted 4 / 9 / 2018)

\Box ABSTRACT \Box

The presented research deals with the phenomenon of scientific theft, this phenomenon which has become widespread in society. The tools of sociological analysis have been applied to do research on and understand this phenomenon, as it is one of the mistakes that many students and researchers make. (Errors) have occurred deliberately or unintentionally due to lack of knowledge of the correct methodologies for scientific research, errors like (documentation, citation, summary, rewording ...).

Therefore, the main purpose of the research is to shed light on this phenomenon in all its dimensions, so we can collect enough data to propose the best methods and the possible ways to help the student and researcher to avoid Falling into scientific theft as much as possible.

Keywords: scientific theft, scientific research, citation, scientific secretaria

142

^{*}Assistant Professor, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria.

مقدمة:

يلجأ الطلبة والباحثون عند القيام بكتابة أبحاثهم إلى الاعتماد على عدة أبحاث ومؤلفات لكتاب آخرين، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الوقوع في بعض الأخطاء البحثية، التي قد تكون عفوية غير مقصودة، أو قد تكون متعمدة. تصنف هذه الأخطاء على أنها إخلال بالأمانة العلمية، ما يترتب عليها عقوبات قانونية وإدارية، سواء تعمّد الباحث فعل هذا أم لم يتعمد، بالإضافة إلى اعتبارها جريمة أخلاقية لا تقل عن السرقة المتعارف عليها.

مشكلة البحث:

إن العلوم هي نتاج وإرث حضاري وثقافي لمفكرين أو شعوب عبر العصور، ووفاءً لهم ولجهودهم، لابد من التحلي بالأمانة العلمية أثناء الاستفادة من هذا النتاج، والاعتراف بجهود هؤلاء، والقيام بتطويرها وتتمينها.

غير أنه في الآونة الأخيرة تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية، وتزايدت في الأوساط الجامعية العربية وحتى الأجنبية، ولقد تفنن الناس بالسرقة حتى غدت أنواعاً ودرجات، فأصبحنا نلاحظ أنواعاً من السرقة كسرقة الأعمال الأدبية، سواء أكانت شعراً، أم نثراً، أم قصة، أم رواية وكذلك سرقة المؤلّفات والأبحاث بكاملها أو بعضها، أو الخروج على قانون الاقتباس، ما يؤدي إلى سرقة التراث والنتاج العلمي وكذلك قتل النبوغ والابتكار، ويؤثر سلباً في نوعية مخرجات البحث العلمي ومصداقية المؤسسات البحثية على وجه الخصوص.

وهنا سيتم التركيز على سرقة الأبحاث العلمية من قبل الطلبة وأساتذة الجامعة، إذ أصبحنا نعاني من هذا النوع من السرقة في ظل التطور التكنولوجي وانتشار المصادر الالكترونية، الذي سهل الحصول على المعلومات بسرعة ويسر كبيرين، وكذلك طموح البعض من الطلبة وأساتذة الجامعات في سرعة الحصول على النجاح، والترقية، واللقب العلمي دون بذل أي جهد أو عناء.

من هذا المنطلق سوف يستعرض هذا البحث المقدَّم مفهوم السرقة العلمية، وأكثر أنواعها شيوعاً، أسبابها وكيفية تجنبها، كما سيتطرق إلى العقوبات الواقعة بحق مرتكبي هذه الجريمة، بالإضافة إلى تبيان الأساليب القانونية والتقنية والأخلاقية لمواجهتها. وأخيراً اقتراح بعض الأساليب والطرق الممكنة التي تجنب الطالب أو الباحث الوقوع في السرقة العلمية قدر الإمكان.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من القيمة التي يُحظى بها موضوع السرقة العلمية، والتي تتمثل في حماية حق المؤلف في الأبحاث الأكاديمية، كأحد منطلقات الأمانة العلمية. كون حماية الملكية الفردية، هي ضمان لأصالة البحث العلمي والنزاهة العلمية. وباقتراح بعض الطرق لتجنيب الطالب أو الباحث الوقوع في السرقة العلمية، يكون فيه تقويم لسلوكات أفراد المجتمع، لتتقيته من مظاهر الفساد بكل أشكاله.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلى:

- تبيان أهمية تعزيز مفهوم الأمانة العلمية بين الطلبة والباحثين، أملاً في الحد من انتشار السرقة العلمية

- استعراض الإجراءات والتدابير (القانونية، والتقنية، والأخلاقية) المعتمدة في مواجهة السرقة العلمية
 - اقتراح بعض الأساليب والطرق التي قد تجنب الطالب أو الباحث من الوقوع في السرقة العلمية
 - تطبيق أدوات التحليل السوسيولوجي لدراسة ظاهرة السرقة العلمية

منهجية البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يتناسب مع طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها. إذ أنه يمكّننا من الوصول إلى تحليل ووصف دقيق لظاهرة السرقة العلمية.

النتائج والمناقشة:

"إن السطو العلمي، والانتحال، والسرقة الأدبية، أو العلمية، أو الفكرية: هي أي شكل من أشكال النقل غير القانوني، ويعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك وهو عمل خاطئ سواء أكان متعمد أو غير متعمد" (عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، 8).

"والسرقة العلمية: هي استعمال غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بغير قصد وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكاً أكاديمياً خطير" (الحربي، 9,2014)، ويمكن تعريف السرقة العلمية، بشكل مبسط، في المحيط الأكاديمي أو البحثي، على أنها تحدث عندما يقوم الباحث متعمدا باستعمال كلمات أو أفكار أو معلومات خاصة بشخص آخر دون ذكر مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه (قنبر؛ عبد الش، 2017، 302؛ (Ercegovac, 2010).

"السطو الفكري: هو الحصول على معلومة دون أن ينسبها الباحث إلى صاحبها أمر يعد سطواً وسرقة، لأنه بخس لحقوق الآخرين وممتلكاتهم الفكرية" (قنبر؛ عبد الله، 2017، 303).

"الانتحال: معناه في اللغة نحل الشي أعطاه أو وهبه أو خصه به. انتحل الشيء ادعاه لنفسه وهو لغيره وهو تبني شخص لأفكار أو الكتابات أو الاختراعات، سواء أكان ذلك بقصد أو بغير قصد" (قنبر؛ عبد الله، 2017، 302). "وأن الانتحال عبارة عن سرقة أفكار الآخرين وهو مخالفة تأخذها الجامعة بجدية مطلقة في جميع الحالات لذا فيتوجب على الطلاب الالتزام بتجنب الانتحال وسؤال مدرسيهم إن كان لديهم أي شك حول معنى الانتحال" (Heriot-Watt

ومن الملاحظ أن التعاريف السابقة تتقاطع في أن السرقة العلمية: هي نقل الباحث للمعلومات من مصادر أو مراجع دون الإشارة إلى مصادرها، مع نسب هذه المعلومات إلى ذاته سواء بإدراك أو عدم إدراك ذلك.

أنواع السرقة العلمية

.(University, 2017, 1

سوف نتعرف على أكثر أنواع السرقات العلمية شيوعاً وانتشاراً:

- السرقة الشاملة: وهي النقل الحرفي، وهنا ينقل الباحث العبارات كما هي بالمعنى والكتابة دون أي تعب منه وقد يصل ذلك إلى حد نقل الأخطاء العلمية واللغوية والمنهجية دون وعي منه مع عدم الإشارة إلى مصدرها (غمق، 97).
- السرقة الجزئية: وهي سرقة بعض الأفكار أو العبارات وكتابتها كما هي أو محاولة تمويهها بدمجها بغيرها من جمل مسروقة من كتب للآخرين، وهذا بالطبع أمر منافي للأمانة العلمية ولأخلاقيات البحث العلمي (الحربي، 10,2014).

- السرقة عن طريق الترجمة: وذلك بترجمة نصوص أجنبية هامة ووضع اسمه عليها، وبالتالي نسبها له (خضر، 1992، ص34).
- الاستلال العلمي الفسيفسائي: يحدث عندما يقوم باحث بأخذ بعض العبارات من مصدر معين بدون وضع علامات الاقتباس، أو أن يقوم بحذف بعض الكلمات، أو استعمال مرادفات جديدة لها مع الإبقاء على التركيب والأسلوب اللغوي (قنبر؛ عبد الله، 2017، 303).
- العمل مع الطلاب الآخرين: وتتمثل بنسخ دراسة طالب آخر أو جزء منها، أو المشاركة بالكتابة وتقديمها كأنها دراسته فقط، أو دفع طالب ما للكتابة نيابة عنه، أو الحصول على مساعدة الطلاب الآخرين لكتابة ما هو مطلوب منه. شراء الدراسة المكلف بها: يلجأ كثير من الطلاب إلى دفع المال لشخص آخر لكي يكتب نيابة عنه، ولكن ما يقوم به الأشخاص الذين أوكلت إليهم المهمة هو أخذ المعلومات دون توثيقها، إن هذا الشكل من أشكال السرقة العلمية مزدوجة، لأن الطالب لم يقم بتسليم عمل قام به، ولأن الشخص الآخر الذي كتب الموضوع لم يوثق كتابته، وكلها تتدرج تحت ما يسمى بالخيانة علمية (قنبر؛ عبد الله، 2017).
- النقل من الانترنت: إن وجود الأفكار والمعلومات الإلكترونية بهذا الكم الهائل يدفع الكثير من الطلاب على استخدام هذه المعلومات والأقوال ونسبها لهم. إن الأمر الذي سهل عملية نقل المعلومات من الانترنت هو استخدام خاصية "القص واللصق"، فعملية نقل المعلومات من الانترنت دون ذكر الكاتب وإعطاء مصدر المعلومات تعد سرقة علمية ولا تختلف عن النقل من كتاب أو مقال في مجلة علمية دون ذكر المراجع. وهذه الخاصية تيسر على الأساتذة كشف النسخ من الانترنت.

ومن الجدير بالذكر اعتقاد البعض أن الأفكار والمعلومات على شبكة الانترنت هي مجال عام مفتوح، ولكن هذا ليس صحيحاً، إنما هي محمية بموجب حقوق التأليف. كما أن الصور والنصوص المنشورة على الانترنت ملكية فردية لأصحابها (عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، 13).

بعض الأمثلة عن السرقة العلمية:

من الممكن أن تعظم السرقة العلمية، كأن ينسخ الطالب فقرة بأكملها أو مادة من الانترنت ويدعي أنها له. ومن الممكن كذلك أن تصغر، كأن يكتب الطالب جملة كما هي بالضبط دون استخدام علامات الاقتباس وذكر المصدر. ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة الشائعة من السرقة العلمية، كما وردت في عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

- "نقل معلومات من الانترنت ونشرها في مكان آخر دون تحري الاستشهاد السليم
- استخدام صياغة من مواد منشورة (بما في ذلك المواد المتاحة على شبكة الانترنت) دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر
 - تقديم أفكار، أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر المصدر
 - نقل نفس الكلمة من نص كتبه شخص آخر
 - استخدام صورة، أو رسم، أو صوت، أو فكرة لشخص آخر دون الاستشهاد المناسب
 - شراء نص من شخص آخر واستخدامه على أنه لك
 - تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في المصدر دون اقتباس

- جعل شخص آخر (طالب أو أستاذ) يكتب بحثاً من أجلك ومن ثم تسلمه على أنه بحثك" (عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، 8-9).

وقد يلجأ أستاذ أو باحث إلى تكليف الطلاب بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي. كما وأنه من المحتمل أن يستخدم أعمال الطلبة العلمية كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

أسباب السرقة العلمية

وقد ذكرت كل من الباحثتين هدى قنبر ويسرى عبد الله أن أسباب السرقة العلمية قد ترجع إلى:

- قلة الرادع الأخلاقي والافتقار إلى مجموعة القيم التي تمنع هذا النوع من السرقات، ويرتبط ذلك بمدى الاهتمام بعوامل التربية في المجتمع الذي ينتمي إليه الشخص
 - انتشار ظاهرة عدم الرغبة في المطالعة وقراءة الكتب اللازمة للثقافة وتوسيع المعارف
 - عدم تكامل النظام التشريعي المقرر في بعض الدول لحماية المؤلفين سواء كانوا وطنبين أم أجانب
- شيوع وسائل الاتصال، من خلال تصفح المواقع والصفحات الالكترونية عبر شبكة الانترنت، وبالتالي سهولة الحصول على المعلومات المراد نسخها
 - غياب الرادع الديني
 - العجز والتكاسل العلمي
 - إحساس السارق بأنه لن يتم كشفه بسبب مكانته ونفوذه (قنبر؛ عبد الله، 2017، 311-312).

وفي هذا السياق تطرَّق الدكتور (أحمد رفعت) في محاضرة له إلى أسباب السرقة العلمية أو ما أسماه "بالسطو العلمي"، وقد لخصمها بما يلى:

- "تدنى المهارات البحثية
- تدنى المهارات اللغوية
- انخفاض الوعي بخطورة السطو العلمي
 - عدم نضج ثقافة النزاهة العلمية
- السعى للحصول على الدرجة العلمية والنجاح وتفضيل ذلك على التعلم
- الخلط بين مفاهيم بخصوص المعلومات العامة وما ينشر بالإنترنت" (رفعت، 2012).

وكذلك أكد (محمد علي مصطفى) في بحث له (سرقة البحوث والمؤلفات) الأسباب الآنفة الذكر، مشيراً، بالإضافة إلى ذلك، إلى أهمية البيئة المساعدة؛ أي أن يقوم بعض الأساتذة الكبار بممارسة السرقة العلمية في جامعة ما، الأمر الذي يوفر بيئة مناسبة لصغار أعضاء هيئة التدريس، فيمارسوا ما يمارسه الأساتذة الكبار، أو وجود السارق في بيئة أكاديمية لا تحاسب مرتكبي السرقات العلمية، فيتمادى بالتالي المخطئون في خطئهم (قنبر؛ عبد الله، 2017، 313).

لا حظنا مما سبق أنه تم التأكيد على غياب المقدرة اللغوية والبحثية، وشيوع وسائل الاتصال، والتكاسل من قبل الباحث، وغياب الوازع الديني والأخلاقي، الذي يتم بالطبع تشربه واكتسابه بالأسرة، ولكن من الملاحظ أنه تم إغفال بعض النقاط بما فيها الدور المباشر للأسرة، ومن الحري بنا ذكرها، مع التأكيد على ما ورد لأهميته، وهي كما يلي:

- غياب دور الأسرة والتي يجب أن تلعب الدور الرائد والتوجيهي في مجال التربية والتتشئة على القيم والمبادئ الأخلاقية القويمة، فالسرقة بكل أبعادها هي فعل منحرف وجب الجزاء عليه بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع

- عدم تطبيق عقوبات رادعة لكل من يقوم بالسرقة العلمية، ما يؤدي إلى تفاقم انتشار هذه الظاهرة
 - قلة خبرة الطالب الباحث وضعف مقدرته اللغوية والفكرية
- الملل وقلة الجلّد في التنقيب عن المعلومة والبحث عن أسهل الطرق للحصول عليها، حتى ولو كانت في سرقة جهد الآخرين ونسبها لأنفسهم
- الرغبة في انهاء البحث بأسرع طريقة بغض النظر عن الكيفية التي تمت بها إنجاز هذا البحث، للحصول على لقب علمي، أو إداري، أو جائزة مالية
- المغالاة أحياناً في مدح الأساتذة والأهل لبعض الطلاب الذين لا يستحقون فعلاً هذا الإطراء والمديح، الأمر الذي يدفعهم إلى أخذ المعلومات والأبحاث، التي ربما قد تكون جاهزة وتقديمها على أنها نتاج جهودهم الخاصة، كي يكون عند حسن ظنهم
- أخيراً من الممكن أن يعتبر عدم التعامل بجديَّة مع البحث العلمي من العوامل الهامة في السرقة العلمية؛ أي أن الباحث قد قام ببحثه لدواعٍ أخرى لا علاقة لها بالبحث العلمي، وبالتالي فهو يقوم بالبحث العلمي لا لهدف البحث العلمي بحد ذاته أو لحل مشكلة اجتماعية نعاني منها، بل للهروب من شيء ما، أو للتسلية
- غياب القدوة الحسنة، حيث يعمل بعض الطلاب على تقليد ومحاكاة الأساتذة الذين قد يلجؤون للسرقة العلمية. وقد تتفاقم هذه الظاهرة مع غياب الرقابة والعقاب على هذه الجريمة

لماذا تعد السرقة العلمية مخلة بالأمانة؟

فوائد الأمانة:

إن الأمانة تقتضي أن يكون الطالب مسؤولاً عن معلومات وأفكار الآخرين وأن يشير إلى مصادر المعلومات. والاستشهاد يعني أن يقتبس الطالب من أناس آخرين، أو مصادر معلومات في متن البحث. أما الاشارة المرجعية فتعني أن نذكر المصدر الذي أخذت منه المعلومة، كي يتمكن القرّاء من إيجاد المعلومات التي تم استخدامها (عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، 10).

وفيما يلي سيتم بحث بعض المقاربات الفكرية التي تتعرض لعلاقة العلم بالأخلاق، وتأسيس مفهوم الأمانة العلمية وفقاً لهذه المقاربات. لذلك ستتم مناقشة ثلاثة فروع: الفرع الأول يتناول الأمانة العلمية كأخلاقيات علم، أما الفرع الثاني فيطرح التعليم الأكاديمي للأخلاق تحقيقاً للأمانة العلمية، أما الثالث فيبحث في بيئة البحث العلمي كفاعل في الأخلاق.

- الأمانة العلمية كأخلاقيات علم:

في هذا السياق نبيِّن وجهة نظر فريقين من العلماء: الأول يرى أن الانحرافات الأخلاقية في العلم لا أهمية لها، "شيئاً نادراً، وغير ذي دلالة"، فهي وفقاً لهم أحداث فردية، أو شذوذات، أو خروج عن المألوف. بينما يفسر الفريق الآخر الانحرافات الأخلاقية في سياق أو نظرية "المرض النفسي"؛ بمعنى اعتبار العلماء الذين يخالفون المسلك الأخلاقي بأنهم مختلين عقلياً (رزنيك، 2005، 15).

(ديفيد رزنيك) كان من الرافضين لتوصيف الأخطاء الأخلاقية بالشذوذات فيقر أن "الجريمة لا تفيد في العلم"، ومؤدى توجهه أن "المنهج العلمي، ونظام تحكيم النظراء والطبيعة العامة للبحث العلمي، كل هذا يخدم بوصفه آلية لتصيد الذين يكسرون القواعد الأخلاقية للعلم" (رزنيك، 2005، 15).

عندما نقوم برد الأمانة العلمية لمفهوم الأخلاق نجد توجهاً فكرياً يؤمن بعدم وجود مسائل أخلاقية ذات شأن قد تنشأ في العلم، رادين ذلك إلى أن العلم موضوعي يدرس وقائع موضوعية ويستخدم مناهج موضوعية. وهم ينظرون إلى

الأخلاقيات بوضعها على الجانب المقابل للموضوعية، فهي تدرس القيم مستخدمة مناهج ذاتية ومنتجة آراء يثار الاختلاف بشأنها. وأصحاب هذا التوجه يرون بعدم انشغال العلماء بالمسائل الأخلاقية وهم يمارسون نشاطهم العلمي، فالعلماء يهتمون بالمسائل الأخلاقية بوصفهم أعضاء في المجتمع (رزنيك، 2005، 15-16).

- التعليم الأكاديمي للأخلاق تحقيقاً للأمانة العلمية:

إن مسألة تعليم واكتساب الأخلاق لدى الكبار كانت، من قبل العلماء، موضوع نقاش في أكثر من موضوع ومناسبة في مرحلة الدراسة الجامعية وما بعدها.

وهنا توجد نقطة اختلاف حول إمكانية اكتساب الأخلاق بعد الفترة الزمنية الخاصة باكتساب القيم، وهي مرحلة الطفولة والتنشئة الشابة، التي لا تتعدى إجمالاً سن الثامنة عشر، فهناك من يرفض فكرة إمكانية اكتساب البشر للأخلاق بعد تخطي تلك المرحلة. ولكن التوجه الأكثر تفاؤلاً هو الذي يقوم على منطلقات (علم النفس الارتقائي)، معتبراً أنه بإمكان الإنسان مواصلة تعلم الأخلاق والقدرة على الاستدلال الخلقي طوال الحياة. كما أن هناك من يرى أن أشكال معينة من المبادئ الأخلاقية لا يمكن اكتسابها إلا عن طريق "الفهم، وممارسة وظيفة أو مهنة ما". وهكذا فإن منظري هذا التوجه يشجعون ضرورة "التعليم الأخلاقي" في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا (رزنيك، 2005، 25-20).

إن غرس الأخلاق الفاضلة، برأي مقدم هذه الدراسة، يبدأ منذ الصغر، فزرع المبادئ والصفات النبيلة بالطفل وهو صغير يصعب إخراجها منه وهو كبير. ويتم هذا بأن نجعل الطفل يحب أبويه، وأن تتم معالجة أفكاره وتصفيتها أولاً بأول، بسياسة الثواب والعقاب المعنوي. ومحاورة الطفل مع محاولة التقرب منه. ومن الجدير بالذكر أن الوالدين تقع عليهم مسؤولية زرع الفضائل السلوكية والقيم في أبنائهم، وتتضاعف أهمية غرس تلك الفضائل والقيم في الأبناء في ظل تحديات العصر الذي نعيش فيه، فتلك التحديات تكاد تعصف بكل ما غرس فينا من قيم ومبادئ الأخلاق. فكيف يمكن للفرد أن يتعلم الفرد الأخلاق والقيم النبيلة في سن الشباب؟

- بيئة البحث العلمي فاعل في الأخلاق:

يرى (رزنيك) أن الانحرافات الأخلاقية في العلم تُعزى إلى مجموعة من العوامل. على الرغم من هذا البحث يستهدف الأبحاث الأكاديمية التي يقدمها طلبة الجامعة، إلا أنه سيتم النطرق إلى جميع العوامل التي تحدث عنها (رزنيك)، بهدف اعتبار هذا البحث نقطة انطلاق وفهم موسع لموضوع الأمانة العلمية. من هذه العوامل اعتبار العلم بالنسبة إلى معظم الباحثين مهنة، الأمر يجعل نشر المؤلفات غاية للحصول على وظيفة. أما العامل الثاني فيتمثل في المكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية. يرتبط العامل الثالث بإهمال المحكمين للأطروحات والأوراق البحثية وعدم فعالية تحكيمهم في كشف الخداع والخطأ. أما العامل الأخير فيتعلق بعلم التربية وإسهامه في تشكيل السلوك اللاأخلاقي لدى الباحثين (رزنيك، 2005، 17–18).

حق المؤلف وعلاقته بالأمانة العلمية:

إن الاعتراف حق المؤلف ليس حديث العهد، بل يعود إلى عصور الرومان والحضارات الصينية القديمة، ولكن عرفت حق المؤلف بمقتضى قواعد أخلاقية صرفة، بمعزل عن التشريعات القانونية، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعنوي من حقوق المؤلف. ولم يكن هذا في عصور الرومان والحضارات الصينية القديمة، وإنما أيضاً في التاريخ العربي والإسلامي. إن أول تشريع لحماية حق المؤلف كان في بريطانيا في العام 1710م، وقد عرف بقانون "الملكة آن" (توأم، 2008، 15- 16).

لا يوجد اتفاق حول مفهوم حق المؤلف، سواء في المواثيق الدولية أو المحلية أو الآراء الفقهية، ولكن تتقاطع هذه التعاريف في أن حق المؤلف هو "تلك الملكة القانونية التي تخول المؤلف الحق بنسبة منتجه الفكري (المعبر عنه مادياً) إليه، وتكفل له الحق في استغلاله للكسب المادي بأي وسيلة قانونية مشروعة" (توأم، 2008، 27- 28). وفيما يلي سنناقش المحاور الأساسية في المفهوم القانوني لحق المؤلف، وهي عناصر الحقوق المعنوية لحق المؤلف،

عناصر الحقوق المادية لحق المؤلف، المصنف محل الحماية، وصور الاعتداء على حق المؤلف.

- عناصر الحقوق المعنوية لحق المؤلف:

تسمى العلاقة التي تربط المؤلف بمصنفه بعلاقة أو "حق الأبوة" دلالة لمتانة الصلة ونسبها (الأباصيري، 2004، 43). لذلك كان من الضروري ضمان حق المؤلف في حياته وبعد مماته، لأن السرقة العلمية هنا، هي جريمة ضد الحقوق المعنوية للمؤلفين (Smith, 2008).

نتصف الحقوق المعنوية بمجموعة من الخصائص المميزة، فهي حقوق دائمة طيلة حياة المؤلف وحتى بعد مماته، ولا تقبل الحجز القانوني عليها، كما أنها لا يجوز التنازل عنها حتى ولو برضاء المؤلف، حيث يلجأ مؤلفين للتنازل عن نتاجهم مقابل المال أو دون مقابل، ويأخذ بالتالي أبحاث جاهزة ويقدموها على أنها من إعدادهم. وهذا ما يثير الكثير من الإشكالات.

أما العناصر والحقوق التي تشملها هذه المجموعة فهي: حق المؤلف في تقرير نشر مؤلفه من عدمه، ونسبه لنفسه، في حال نشره، وكذلك حقه في الدفاع عنه، وتعديله أو سحبه من التداول، وفي إلزام الغير باحترام وسلامة مؤلفه من التعديل (توأم، 2008، 31).

- عناصر الحقوق المادية لحقوق المؤلف:

وهي الإيراد أو المكافأة التي يتلقاها المؤلف عن جهده الذهني. ومن خلال هذا الجانب يستطيع المؤلف استغلال مصنفه، وكذلك نقله إلى شخص آخر بمقابل أو بدون مقابل (المجالي، 2000، 12).

تتسم الحقوق المالية بمجموعة من الخصائص المميزة، ومن ذلك: أنها تتسم باستثثارية المؤلف عليها، وأنها قابلة للحجز القانوني عليها، بالإضافة إلى أنها مؤقتة بمدة زمنية معينة بعد وفاة المؤلف (توأم، 2008، 33). وقد حددها القانون الفلسطيني بخمسين سنة (توأم، 2008، 62).

- المصنف محل الحماية القانونية:

يُقصد بالمصنف في قاموس حقوق المؤلف، الإنتاج الفكري سواء أكان في مجال الأدب، والعلم، والفن، الذي يتوصل إليه المؤلف بشكل معبر عنه مادياً (زين الدين، 2006، 30)، وبالتالي فإن الحماية القانونية تكون على التعبير المادي وليس على الفكرة المجردة؛ فالمصنف هو كل فكرة تجسدت في إطار مادي ملموس (قايد، 1991، 39).

المصنفات المشمولة بالحماية القانونية وفقاً للنصوص التشريعية، فهي كافة أشكال التعبير المادي للمصنفات بما يشمل السبل التكنولوجية الحديثة (توأم، 2008، 57). أما المصنفات التي تخرج عن الحماية القانونية لحق المؤلف، فهي الوثائق الرسمية كالتشريعات، والاتفاقيات الدولية، والأحكام القضائية، والأخبار الصحفية، ومصنفات الفلكلور الوطني. علاوة على ذلك المصنفات التي أبيح استعمالها لأغراض قانونية معينة، مثل: إمكانية عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي، ونسخ أجزاء قصيرة من مصنف ما لأغراض التدريس، وبشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة، وأن اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ (توأم، 2008، 59- 60).

- صور الاعتداء على حق المؤلف:

تتعدد وجهات نظر التشريعات حول مسألة الاعتداء على حق المؤلف، فمنها من تطلق عبارات تقر بإدانة جميع صور الاعتداء بصورة عامة، ومنها ما تتضمن أحكاماً تفصيلية لصور الاعتداء المعاقب عليها، ومنها ما يجمع بين الأسلوبين. هذا ما يتعلق بالتنظيم القانوني لحماية حق المؤلف (اليونسكو، 1981، 58)، أما الحماية الإدارية التي تؤمنها الجامعات، لا تتعدى حظر "السرقات الأدبية" أو "الانتحال"،

وفيما يلي صور الاعتداء وفقاً لتعداد الفقه القانوني، ومنها: الاقتباس غير المشروع، سواء أكان اقتباس كلي أو جزئي، قيام بعض دور النشر بإعادة طباعة بعض المصنفات دون إذن صاحبها، ترجمة المصنفات دون الحصول على أي تصريح من مؤلفها (توأم، 2008، 68- 71).

وبالرجوع إلى (رزنيك) صاحب كتاب "أخلاقيات العلم"، نجد أنه يوازي بين مسارين هما (من وجهة نظره) مخالفة لمبادئ للأمانة العلمية. ألا وهي الانتحال، و"المجاملة في التأليف" كما يُطلق عليه (رزنيك)، وتعني هذه أن يقوم المؤلف بتضمين أسماء بعض الأشخاص كمؤلفين لمصنفات لم يقوموا بتأليفها، فهذا يتناقض ومبدأ مسؤولية المؤلف. كما ويشمل ذلك برأي (رزنيك) عبارات الشكر التي نجدها في بداية المصنف تقديراً واحتراماً لمن قدم لهم بعض المعونة المادية أو المعنوية، وهنا يرى (ولعله يكون محقاً بذلك) أنه لا بد من الإشارة وبشكل مفصل إلى الاسهام الذي قدمه كل شخص (رزنيك، 2005، 97- 98). ولكن للأسف فإن هذه الحالة لم يشملها النص القانوني ولا بأي شكل من الأشكال، سوى حق الشخص بعدم استعمال اسمه دون تصريح منه بذلك. أما إذا وافق فلا مانع بذلك.

عقويات السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية والأدبية شائعة في كثير من دول العالم، كما أنها تؤدي إلى استقالات كثير من المسؤولين في الدول العربية والغربية. والآن سنستعرض العقوبات المقررة في الجامعات العربية كجامعات المملكة العربية السعودية، التي اتخذت مجموعة من الإجراءات القانونية بحق أعضاء هيئة تدريسية لارتكابهم سرقات علمية من بحوث نُشرت بواسطة باحثين من داخل المملكة وخارجها. ومن هذه العقوبات: الخصم من المرتب، وإلغاء العلاوة، والحسم الكلي للراتب، والتوقيف، خصوصاً أن الاقتباس في النص قد يجرِّم الباحث، ويعرضه للوقوف النهائي من عضوية التدريس. ويرى الكاتب (حسني عايش) أن أقل عقاب يستحقه السارق هو فضحه وقيام الجامعة بإلغاء الدرجة الجامعية له، والإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام (قنبر؛ عبد الله، 2017).

وفيما يلي مجموعة من الأمثلة عن سرقات علمية لمسؤولين غربيين، دمرت أحلامهم وطموحاتهم:

لقد جُرِّدت وزيرة التعليم والبحث العلمي الألمانية (أنيتا شافان) عام 2013 من درجة الدكتوراه بعد ثلاثين عاماً من حصولها عليها من جامعة دوسلدورف، وتعتبر هذه الاستقالة هي أحدث استقالة لمسؤول حكومي لدواعي السرقة العلمية في العالم. لكن هذه الفضيحة ليست هي الأولى في عالم الفضائح السياسية التي تقف وراءها قضايا انتحال وسرقات علمية على وجه الخصوص.

فقد سبق استقالة شافان قبل نحو عامين، استقالة وزير الدفاع الألماني الأسبق (كارل-تيودور تسو غوتتبرغ). ففي آذار 2011، قدم الوزير المذكور استقالته جراء لجوئه إلى السرقة العلمية في أجزاء من رسالة الدكتوراه الخاصة به، وأعلن أنه سيستقيل من كافة مناصبه السياسة. وجاء إعلان الاستقالة بعد أسابيع من الضغوط عليه بسبب انتحاله فقرات من مؤلفين آخرين في رسالة الدكتوراه من دون الإشارة إلى المصدر الذي انتحل منه تلك الفقرات.

وفي عام 2012 تكررت نفس الحادثة مع رئيس الوزراء الروماني (فيكتور بونتا)، الذي اتُهم بسرقة أكثر من نصف أطروحته للدكتوراه من دون الإشارة للمصدر. وقد اعترف لاحقاً بذلك.

وفي نفس العام ظهرت اتهامات مماثلة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الروماني (أيوان مانغ)، الاختصاصي في مجال الكمبيوتر، حيث اتُهم الوزير (مانغ) بالسرقة العلمية في 8 أوراق بحثية أكاديمية على الأقل. ما أدى إلى اقالته من منصبه من قبل رئيس الوزراء الروماني الأسبق (إيميل بوك) مع التهديد بكشف الأبحاث الأصلية التي انتحل منها الوزير الجديد أبحاثه ومقالاته.

من هذا العرض للعقوبات التي قُررت بحق مرتكبي السرقة العلمية نرى أنه يجب أن تكون العقوبات صارمة ورادعة بحق كل من يقوم بالسرقة العلمية من الطلبة والمدرسين، كي يكونوا عبرة لغيرهم، والتي تتمثل بالآتي:

بالنسبة لطلاب المرحلة الدراسية الأولية، إذا ثبت سرقة أحدهم لحلقة بحث، أو لبحث ما، أو مشروع تخرج، يجب تنبيه الطالب مع مطالبته بإعادة كتابة البحث، وفي حال معاودة السرقة يُعد راسباً في المقرر. وتنطبق العقوبة السابقة على طلاب الدراسات العليا الذين تتبين سرقتهم لبحث ما. ومن هؤلاء من لا يكترث للأسف لأي عقوبة ويعاود فعلته. ففي هذه الحالة وجب فصلهم من الدراسات العليا، إذا تكرر تتبيههم أكثر من مرة.

أما أعضاء الهيئة التدريسية، فإذا ثبت وجود أي نوع من السرقة في أبحاثة المقدمة، أو في نتاجه العلمي ككل، فيجب معاقبته عقوبة صارمة بحرمانه من التدريس والاشراف والترقية العلمية، ذلك لأن عضو الهيئة التدريسية هو قدوة لغيره من الطلاب، وبالتالي يجب أن تكون أفعاله، وصفاته الخلقية، وأمانته مثالاً يُحتذى.

طرق مواجهة السرقة العلمية وكيفية تجنب الوقوع بها:

لقد أدركت بعض الدول أنه من غير الممكن مواجهة السرقة العلمية بالطرق القانونية التقليدية فقط، بل باعتماد التدابير الالكترونية والتقنية، كوسيلة إضافية، للحد من عمليات السرقة العلمية والانتحال، خاصة تلك التي تتم عن طريق استخدام شبكة الانترنت أو بواسطتها، وباعتبار أن البرمجيات هي بالمقام الأول أدوات لمكافحة السرقة العلمية، ويمكن أن تشكل، في كثير من الأحيان، عامل ردع تمنع الأشخاص من الوقوع في السرقة، يستحسن استعمالها بكثرة في الأوساط الجامعية (duteille, 2012, p. 7).

فمثلاً يعد برنامج (Turnitln) التابع لمجلس القوانين الخاصة بالمعلومات المشتركة (JISC)، من أشهر برامج مقارنة النصوص وأكثرها استعمالاً في مجال كشف السرقة العلمية على شبكة الانترنت، ونظراً لكفاءة هذا البرنامج، فقد تم اعتماده في 65% من الجامعات البريطانية. فعلى سبيل المثال تعتمد جامعة وات هريوت البرنامج الآنف الذكر. كما وتقوم بتحذير الطلاب من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الجامعة بحق الطلاب السارقين (University, 2017, 10 علاوةً على ذلك توجد بعض البرامج المجانية المتاحة من خلال المواقع الالكترونية لعدد من الجامعات مثال هذه المواقع: http://www.ThePlagiarism.com وكذلك موقع (www.PlagiarismChecker.com) وهذه المواقع تمكن الباحثين والطلاب التأكد من أصالة أبحاثهم قبل نشرها تجنباً لحدوث السرقات العلمية (عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، 19).

وتوجز كل من الباحثتين (هدى قنبر ويسرى عبد الله) سبل الكشف عن السرقة العلمية بأن يقوم الباحث بفحص المراجع، وممارسة القرّاء والمحكمين لدورهم المنوط بهم، إضافةً إلى استخدام محركات البحث مثل (غوغل)، وبرمجيات ومواقع متخصصة للكشف عن السرقة العلمية (قنبر؛ عبد الله، 2017، 317).

بالإضافة لما ذُكر آنفاً يمكن الكشف عن السرقة العلمية بالرجوع إلى النصوص الورقية الأصلية ومضاهاة ما كُتب في البحث مع ما هو موجود في تلك النصوص. وإذا كان للمحكم قراءات كثيرة وثقافة واسعة خاصةً في مجال تخصصه، يمكن أن يعتمد على ما قرأه من مصادر ومعلومات ومقارنتها مع ما كُتب في البحث.

أما بالنسبة للطرق الكترونية، فإلى جانب (غوغل) هناك طرق أخرى نذكر منها (Yahoo, Bing, MSN... الخ) لكشف مدى تطابق النصوص المكتوبة من قبل الطالب مع النصوص الموجودة عبر الانترنت. كما أن هناك برامج جاهزة ومتخصصة ومتوافرة عبر شبكة الانترنت لهدف كشف السرقات العلمية، يمكن الاشتراك بها أو تحميلها.

كما لا حظنا، تمت الإشارة سابقاً إلى الكشف عن السرقة العلمية بطرق تقليدية والكترونية، ولكن هناك من بحث وسائل أخرى لمعالجة هذه الظاهرة، مؤكداً على ضرورة تحديد الواجب الشرعي والقانوني والشعبي وهي كالآتي:

- واجب شرعى: ويتمثل بنصح السارق بشكل سري، فإذا لم يلتزم بالنصيحة وجب فضحه بين الناس بما فعل.
 - واجب قانوني: وذلك بإصدار قانون يحاسب من يمارس السرقة العلمية
 - واجب شعبى: وهو ما يتضمن مقاطعة كتابات من يقوم بالسرقة العلمية (تليمة، 2009، 13)

وفي نفس السياق تؤكد جامعة الملك سعود في سلسلة نصائح في التدريس الجامعي في مطبوع بعنوان (كيف تجنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية؟) أنه بالإمكان تفادي الوقوع في السرقة العلمية من خلال ما يلي:

- القيام، في بداية العام الدراسي، بتعريف الطلاب بمفهوم السرقة العلمية، وأهمية حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، والاستخدام الأمثل للمراجع، وما يترتب على ذلك من عقوبات.
 - تجنب المكاتب التي تقوم بتجهيز البحوث لحسابه
- تبيان أن الهدف الأساسي من البحث هو تعلم مهارات التحليل واستخدام المعلومة، وليس فقط تجميع المادة العلمية والحصول على منتج نهائي
 - محاولة عدم تتاول نفس موضوعات البحث وتغييرها، حتى لا يتسنى للطالب تداولها أو بيعها أو شرائها
 - تحفيز الطلاب على استخدام مراجع متنوعة أثناء القيام بالبحث

كما ويضيف إلى ما سبق موقع (safespace), التابع إلى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر، ضمن مقال عدة نصائح لتجنب الوقوع في السرقة العلمية، والتي تتلخص بواجب الطلاب والباحثين الإشارة دائماً إلى مصدر المعلومات المأخوذة من المصادر، والاتصالات الشخصية، والخطابات، والإذاعات، والمقابلات الخاصة، والخطب التي يلقيها الرؤساء في المؤتمرات، واعتماد الأسلوب الخاص في شرح النص مع الإشارة دائماً إلى اسم المؤلف، وهذا ما أشارت إليه الباحثة (ابتسام محمد الصومالي) لتقليل السرقة في البحوث العلمية (قنبر؛ عبد الله، 2017، 328–328).

من هنا لا بد من تقديم إرشادات للطلاب ولفت انتباههم إلى قواعد الجامعة المتعلقة بالسرقة العلمية. بالإضافة إلى فحص المقالات والأبحاث بشكل دوري لتفادي الوقوع في السرقة العلمية، وذلك باتباع الأساليب التقليدية أو الالكترونية التي ربما لا تكفي لوحدها للقضاء على هذه الظاهرة، خاصة في البيئة الرقمية. ولكن الأهم من ذلك لا بد من تكريس موضوع الحماية الاستباقية أو الوقائية، وذلك عن طريق التأكيد على تلقين وترسيخ الممارسات الأكاديمية الصحيحة التي تدعم النزاهة الأكاديمية، والتوعية الأخلاقية، وكذلك تدريب الباحثين والطلاب على ضرورة احترام الأمانة العلمية. فالتوعية الأخلاقية، برأي مقدِّم هذا البحث، هي من الطرق الهامة التي يجب التعويل عليها، لمنع السرقة العلمية، خاصةً وأن هذه الظاهرة بدأت تنتشر وتستفحل في الآونة الأخيرة بشكل كبير، وقد تمت الإشارة إلى ذلك سالفاً.

من هذا يمكن القول إنه وفي ظل التغيرات الحاصلة في المجتمع والتي تؤثر بشكل أساسي على الأسرة أولاً، وجب التركيز على القيم الأخلاقية ومحاولة اكسابها للجيل الناشئ، وتعويد أبناؤنا على الامتثال بها واحترامها، فاحترام الأمانة العلمية فضيلة أخلاقية قبل كل شيء، فإذا قمنا بإكسابها لأبنائنا، فإن هذا سيحول دون ارتكاب أي نوع من السرقة سواء السرقات المادية أم المعنوية والتي لا تقل خطورة عن السرقة المادية.

ومن هذا المنطلق اعتمدت العديد من الجامعات اليوم إضافة إلى آليات الحماية القانونية والتقنية على الحماية الاستباقية أو الوقائية، وذلك عن طريق التركيز على التوعية الأخلاقية وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية وتعريفهم بأكثر أبجديات منهجية البحث العلمي.

لقد أصدرت، دعماً لهذا التوجه، عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ضمن سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، دليل ارشادي لفائدة الطلبة، وذلك بهدف تجنيبهم الوقوع في السرقة العلمية، وتعريفهم بالممارسات الأكاديمية الصحيحة، والعواقب الإدارية والعقوبات القانونية لحالات السرقة والغش الأكاديمي (عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، 2015).

إن من أهم وسائل كشف السرقة العلمية والوقاية منها هو اللجوء إلى نشر الأبحاث على شبكة الانترنت، فبهذا يتأكد الباحثون من مصداقية الأبحاث التي قُدمت إليهم. فهذا نوع من أنواع الحماية الاستباقية، كما يرى الباحث (سالم محمد السالم)؛ لأنه يحول دون سرقة أعمال الآخرين (السالم، 2010، 19).

الاستنتاجات والتوصيات

إن البحث المقدَّم يُوصي بمجموعة من التوصيات:

- 1- ضرورة التأكيد على دور الأسرة في تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية لترسيخ فكرة الأمانة بشكل عام عند الأبناء. بالإضافة إلى تحفيز الأسرة على انباع أسلوب العقاب في حال خدش الفرد لأي مبدأ من المبادئ الأخلاقية التي تربى عليها. ذلك لأن التربية السليمة والقويمة تبدأ من الأسرة، التي كما نعرف الخلية الأولى في المجتمع
- 2- على المشرف قراءة ما يكتبه الطالب بشكل دوري ومتابعته علمياً، والتأكيد على ضرورة توثيق المعلومات، وتجنب سرقة أي نص ونسبه لنفسه
- 3- تشجيع جامعاتنا السورية من أجل التفكير بجدية في تبني التدابير التقنية، وذلك عن طريق الولوج إلى المواقع المتخصصة التي توفر البرمجيات المجانية، أو التعامل مع برمجيات كشف السرقات العلمية
- 4- تعريف الطلاب بصفات الباحث الخلقية، والعمل على تكريس الأمانة العلمية، وتعريف الطلاب بالممارسات الأكاديمية الصحيحة، لأن الجهل بها قد يؤدي إلى الوقوع بالسرقة من غير قصد، وذلك من خلال إلقاء محاضرات تعرّف الطلاب بذلك
- 5- تبني استراتيجيات وبرامح، من خلال إقامة ندوات ومحاضرات تفيد في نشر الوعي لدى الطلبة بخطورة السرقة العلمية، والعقوبات المفروضة على هذه الحالات
- 6- تطبيق العقوبات الرادعة لكل من تثبت عليه السرقة العلمية، حتى يكون عبرة لغيره من الباحثين، وذلك للحد من انتهاكات حق المؤلف في الأبحاث الأكاديمية
- 7- ضرورة تفعيل أكثر لدور اللجان فحص النتاج العلمي في كل مؤسسة أكاديمية، والتي تضطلع بمهمة متابعة ومراقبة حق المؤلف والأمانة العلمية

- 8- اصدار منشور ورقي، وكذلك الكتروني لجميع الطلاب المرحلة الجامعية يضم التعليمات، والقوانين الخاصة بمنهجية البحوث العلمية، وكيفية نقل المعلومة، وذكر مصدر هذه المعلومة وطرق توثيقها، بالإضافة إلى التعريف بالسرقة العلمية وأنواعها وعواقبها وطرائق تجنبها، مع تخصيص مقرر لطلاب الدراسات العليا (ماجستير و دكتوراه)، يتناول أساليب توثيق المعلومة، و توضيح مفهوم السرقة العلمية، وكيفية تجنبها، وكذلك الأمانة العلمية، وعقوبات الإخلال بهذه الأمانة، وضرورة تزويدهم بالوعى المعلوماتي بالملكية الفكرية وبالسرقة العلمية.
- 9- بعد استكمال البحث توجيه الطالب الاستعانة ببرامج كشف السرقة المتوافرة والتي تناسب لغة البحث لتحديد نسبة السرقة وتجنبها
- 11. تتبيه الطلاب إلى أهمية البحث العلمي بالنسبة للفرد والمجتمع، ومدى مساهمته (البحث العلمي) في حل المشكلات التي قد تواجه الفرد، وألا يكون الهدف الأساسي من البحث هو جمع المعطيات والحصول على النتائج وتسليمها بأقصى سرعة ممكنة. بغض النظر عما إذا كانت هذه النتائج صحيحة أو لا.

المراجع:

- 1. الأباصيري، فاروق. نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- تليمة، عصام. السرقات العلمية: ظاهرة العصر (أسبابها وحكمها وواجبنا نحوها)، مجلة الوعي الإسلامي،
 العدد 525، 2009.
 - 3. توأم، رشاد. حق المؤلف: الماهية والحماية الجزائية، مركز أوغاريت الثقافي، رام الله، 2008.
- 4. الحربي، هيفاء مشعل. برمجيات كشف السرقة العلمية: دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة طبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم المعلومات ومصادر التعلم، مصر، 2014.
 - خضر، عبد الفتاح. أزمة البحث العلمي في العالم العربي، الرياض، 1992.
- 6. رزنيك، ديفيد. أخلاقيات العلم: مدخل، ترجمة: عبد النور عبد المنعم سلسلة عالم المعرفة، عدد 316، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 2005.
- 7. رفعت، أحمد رفعت. النزاهة العلمية وتجنب شبهة السطو العلمي، بحث بالإنترنت ppt بتاريخ 2018/5/29 ...

 *http://www.slideshare.net/AhmedRefat/plagiarism>
 - 8. زين الدين، صلاح. المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة، عمان، 2006.
- 9. السالم، سالم بن محمد. السرقات العلمية في البيئة الالكترونية: دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحقوق التأليف، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية بعنوان: البيئة المعلومات الآمنة: المفاهيم التشريعات والتطبيقات، الرباض، 2010.
 - 10. عمادة التقويم والجودة. السرقة العلمية: ما هي وكيف أتجنبها ?، مكتب الملك فهد الوطنية، الرياض، 2013.
- 11. غمق، ضو مفتاح. الاقتباس والحقوق الفكرية للمؤلف في النظرية والتطبيق، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005.
 - 12. قايد، أسامة عبد الله. الحماية الجنائية لحق المؤلف، دار النهضة، القاهرة، 1991.
- 13. قنبر، هدى عباس؛ عبد الله، يسرى محمد. الاستلال العلمي في الرسائل والأطاريح الجامعية: طرائق كشفها وسبل تجنبها، مجلة الأستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، بغداد، 2017.

- 14. المجالى، حازم عبد السلام. حماية الحق المالي للمؤلف في القانون الأربني، دار وائل، عمان، 2000.
 - 15. اليونسكو . المبادئ الأولية لحقوق المؤلف، اليونسكو، باريس، 1981.
- 16. HERIOT-WATT UNIVERSITY. Student Guide to Plagiarism (Arabic language version), Created Oct 2005, updated Jan 2006, Juliy 2007, April 2008, Feb 2017, Aug 2017, 2017.
 - دليل الطالب لتجنب الانتحال (السرقة الأدبية)، بحث بالإنترنت بتاريخ 3/ 6/ 2018.
- 17. OLIVER, D. *Comparatif Logiciels anti-plagiat— uppa cratice voir*, https://webcampus.univpau.fr/fichiers_webcampus/divers/Logicielsantiplagiat.pdf, Date de l'étude, 2012.
- 18. ERCEGOVAC, Z. *Plagiarism of Print and Electronic Resources*, University of California, Los Angeles, 2010, 7 June 2018.
- $< https://www.researchgate.net/publication/265397481_Plagiarism_of_Print_and_Electronic_Resources.pdf>$
- 19. SMITH. S. W. *Plagiarism, the Internet, and Student Learning: Improving Academic Integrity*, Routledge, New York and London, 2008, 5 June 2018. https://ebookppsunp.files.wordpress.com/2016/06/wendy-sutherland-smith-plagiarism-the-internet-and-student-learning-improving-academic-integrity-2008.pdf